السياق الاستعماري وتأثيراته على الوضع اللغوي بالمغرب

علي بنطالب
المعهد الملكي للثقافة الامازيغية

Étant au carrefour de diverses civilisations de par sa situation géographique, notamment son appartenance au pourtour méditerranéen et à l'Afrique, le Maroc a connu moult civilisations et populations venues de différents horizons, ce qui a créé, au fil des siècles, une culture diversifiée, fécondée par l'apport d'affluents de multiples horizons et profondément marqué par l'amazighité.

Le Maroc est un pays dont la diversité linguistique et culturelle constitue une caractéristique fondamentale, en même temps, un atout majeur. La diversité était source de richesse, de créativité et d'épanouissement. La diversité linguistique et culturelle du Maroc traverse son histoire. C'est ainsi que la langue et la culture amazighes, qui remontent à la préhistoire, se sont enrichies, depuis l'Antiquité jusqu'à nos jours, de divers apports civilisationnels.

Pendant la période contemporaine, le protectorat a engendré d'importantes mutations socioculturelles et linguistiques. La situation linguistique et culturelle au Maroc a connu des transformations fondamentales dans le contexte colonial, influencé par le protectorat. Cette situation avait aussi des répercussions différentes après l'indépendance.

La problématique générale qu'on souhaite développer dans le présent texte porte sur le contenu de la politique linguistique et culturelle de la France et de l'Espagne pendant la période coloniale, en se focalisant notamment sur les effets de l'enseignement et de l'apprentissage des langues sur la situation linguistique au Maroc, durant et après la colonisation. Cet article vise aussi à analyser le statut des langues dans tout le pays, en se basant principalement sur le contexte de l'ingérence étrangère et ses conséquences sur la situation linguistique au Maroc, pendant le protectorat et après l'indépendance

مقدمة

تميز الوضع اللغوي بالمغرب عبر تاريخه الطويل بالتنوع والتعدد، مع اختلاف في حجمه ومظاهره من عصر لآخر. وقد تداخلت في تشكيله عوامل ومؤثرات كثيرة، بفعل احتكاكه المستمر مع حضارات وشعوب وأقليات مختلفة.

وقد عرف الوضع اللغوي والثقافي بالمغرب تحولات جوهرية في إطار السياق الاستعماري المعاصر، متأثرا بالاحتلال الذي فرضته قوتان استعماريتان على البلاد، مع ما ترتب عن ذلك من انتشار لغات جديدة في أوساط المجتمع المغربي. كما كان لهذا الوضع تداعيات مختلفة خلال مرحلة الاستقلال.

يهدف هذا المقال إلى الوقوف عند تأثيرات السياق الاستعماري على واقع التعدد اللغوي بالمغرب خلال فترة الحماية، ورصد آثار المرحلة الاستعمارية على الوضع اللغوي بالمغرب. ويسعى إلى تحليل وضعية اللغات المنتشرة بالبلاد، والمكانة التي كانت تحتلها، وفق مقاربة تاريخية تركز أساسا على سياق التدخل الأجنبي وتداعياته على الوضع اللغوي بالمغرب، سواء خلال فترة الحماية أو بعد الحصول على الاستقلال.

1. تراكمات التعدد اللغوي بالمغرب

شكّل المغرب مجالا لالتقاء حضارات مختلفة، كما تعرض لاحتلال إمبراطوريات ودول متعددة. وترتبت عن ذلك آثار بارزة في المجالين الثقافي واللغوي. وقد شكلت التعددية اللغوية ظاهرة مغربية بامتياز، إذ أن هذا المعطى ارتبط بالمجال المغربي منذ القديم. وظلت هذه التعددية لازمة بالنظر إلى أن المجال المغربي شهد عبر تاريخيه الطويل توارد لغات وثقافات متعددة وتعايشها فوق أرضه وبين قاطنيه.

ويظهر من خلال تتبع المشهد الثقافي واللغوي بالمغرب القديم أن البعد الأمازيغي، الذي شكل اللبنة الأساسية لهذا المشهد، ظل يتفاعل مع التيارات الثقافية التي كان الحوض المتوسطي مسرحا لها. وذلك ما تجسد في تفاعله، بدرجات متفاوتة، مع مؤثرات خارجية حملتها معها العناصر الوافدة: الفينيقيون والوندال والرومان والبيزنطيون.

تأثر الوضع اللغوي بعد ذلك بشكل كبير بقدوم العرب إلى بلاد المغرب، حاملين معهم الدين الإسلامي الذي غيّر مجرى تاريخ البلاد، ذلك بأن "الإسلام أعاد صوغ المغرب وغير مجرى الحياة فيه، وفي بوتقته اعتمد العنصر البشري. فلم يترك للنزوع العرقي أي ظهور متميز أو خصوصية بارزة، بعد أن وقع الاندماج على مر الحقب والأزمان...". (العروي، 1992، 115).

وهكذا دخلت اللغة العربية إلى المغرب مع مجيء الإسلام، وبدأت تنتشر شيئا فشيئا، وأضعفت وضع اللغات التي كانت موجودة في المغرب، مثل الإغريقية واللاتينية والفينيقية والعبرية وغيرها. وأصبحت لغة التأليف الرئيسة، ولغة تدريس العلوم وتلقينها. وقد تأثرت الأمازيغية بهذه التحولات، وقلّ التدوين بها، لكنها استمرت محافظة على مكانة متميزة في التواصل بين السكان.

وإذا كانت اللغة العربية قد تحركت على مستويات متعددة، في مجال الاستعمال الفصيح وفي المجالات الرسمية والأدبية والدينية والعلمية، فإن العربية العامية في المغرب لم تكن موحدة بالشكل الذي يسمح أن يفرض سيطرة نسق لغوي على غيره، وذلك لتنوع القبائل الوافدة إلى المغرب وتنوع أصولها ولهجاتها من جهة، ولوجود مؤثرات مختلفة تكيف مجال تأثرها، مثل الأثر الأندلسي في شمال المغرب، وأثر بني عبد الواد في الشرق، وأثر القبائل الأمازيغية في الوسط، إضافة إلى الأثر الصحراوي وأثر أفريقيا السوداء في الجنوب. (دنياجي، 2002، 33-34).

وإلى جانب الوجود الأمازيغي والعربي في المغرب، اللذين شكّلا ثوابت التعدد اللغوي بالبلاد، كان للوجود الإيبيري والأندلسي تأثير كبير في هذا المجال. فقد عملت الدولة الإسبانية على تهجير الموريسكيين وطردهم من شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث قام فيليب الثالث، ابتداء من سنة 1609م، بطرد عدد كبير منهم (رزوق، 2013). وقد ذكر ابن خلدون أن حظ كل من المغرب وتونس كان قويا في استقطاب الأندلسيين، حيث "شاركوا أهل العمران مما لديهم من الصنائع، وتعلقوا بأذيال الدولة..." (ابن خلدون، المقدمة، 330). وقد توزعت أعدادهم على مجموع المغرب الكبير، وقصد العديد منهم مدن المغرب الأقصى، خاصة تطوان وفاس وسلا والرباط. وكان لهجرة هؤلاء إلى المدن المذكورة الأثر البالغ على الجانبين اللغوي والثقافي، حيث نقلوا معهم إرثهم الحضاري، واستمر العديد منهم في استعمال الإسبانية كلغة للتواصل.

وتبدو مظاهر الثقافة الأندلسية في مجالات مختلفة. وقد أشار ابن خلدون إلى جوانب منها في مجال الخط المغربي وفي الإدارة المغربية (ابن خلدون، المقدمة، 367). يضاف إلى ذلك تداول

العديد من الأمثال الأندلسية في المغرب، كما أن كلمات كثيرة تضمنتها الكتابات الأندلسية لازالت مستعملة إلى اليوم (ابن شريفة، 1975، 123).

كما برز التأثير الإسباني في المغرب بعد طرد اليهود من إسبانيا. وعلى الرغم من قلة المعلومات التي تدفع إلى الاعتقاد بأنهم كانوا يجهلون العربية في معضمهم، فإن اللغة الإسبانية كانت هي لغتهم المستعملة، حيث استمر غالبيتهم في التواصل بها. ويظهر هذا من خلال النصوص المتبقية بخصوص يهود فاس، فقد كانت المعاملات التي تتم بينهم تحرر بالإسبانية (Zafrani, 1983).

وكان لاحتلال الإسبان والبرتغال، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، عدة مدن على الساحلين المتوسطي والأطلسي بالغ الآثار. فبعد احتلال سبتة ومليلية هاجموا الشواطئ المغربية وأسسوا بها مراكز في كل من طنجة وأصيلا والعرائش والمعمورة وأنفا وأزمور وأسفي وأكادير. وكانت هذه المستعمرات عبارة عن حصون عسكرية ومراكز تجارية تتم عن طريقها المبادلات بين الأجانب وسكان المناطق المجاورة من المغاربة، واستمر هذا الاحتلال مدة طويلة، كانت له تأثيرات مختلفة في المجال اللغوي.

وتميزت الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى حدود النصف الأول من القرن التاسع عشر بحدوث تحولات مجالية أثرت على واقع الخريطة اللغوية بالمغرب. فقد تحركت العديد من القبائل في اتجاهات مختلفة وغيرت من مواقعها، كما هو الحال بالنسبة لقبائل صنهاجة التي انتقلت من الأطلس الكبير الشرقي في اتجاه السهول خاصة الساحلية. (Boukous, 2006, 71-112).

وبذلك تكون هذه الفترة قد اتسمت بسيادة الثقافتين الأمازيغية والعربية داخل المجتمع المغربي، على الرغم مما تسرب إليهما من التأثيرات الإسبانية والبرتغالية. يضاف إلى ذلك وجود عدد من الأفارقة الذين قدموا من السودان مع حملة أحمد المنصور السعدي للعمل خصوصا بمعامل السكر التي أنشأها السلطان المذكور، حيث ساهموا في إغناء التنوع الثقافي واللغوي. بالإضافة إلى الدور الذي لعبه اليهود في إغناء هذا التعدد.

وقد دفع وجود هذه العناصر المختلفة والمتعايشة بالمجال الجغرافي المغربي إلى وجود ما يمكن تسميته بالخليط اللغوي، حيث تتحدث المعطيات التاريخية والاجتماعية عن وجود تجمعات مختلطة، أفرزت جزرا لغوية داخل إطار لغوي كبير، كما هو الحال في المغرب بنواحي الصويرة وبلاد السوس (دنياجي، 2002، 33).

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت البلاد معرضة لتأثيرات خارجية في جميع المجالات، فالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 حتّم على المغرب نوعا من التعامل مع الوضع الجديد (Brignon, 1967, 284). وأدت المعاهدات الموقعة مع كل من بريطانيا سنة 1856، وإسبانيا سنتي 1860-1861، وفرنسا سنة 1863، بالإضافة إلى نتائج مؤتمر مدريد سنة 1880، إلى تزايد عدد الأجانب بالبلاد. كما تزايد عدد المحميين والمخالطين والسماسرة الذين كان لهم ارتباط بالأجانب (Miége, 1963). بالإضافة إلى ذلك أوفدت الدولة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجموعة من الشبان المغاربة إلى بعض الأقطار الأوربية للتعلم والتشبع بالتقنيات العصرية في شتى الميادين، مع ما حمله ذلك من الانفتاح على لغات أجنبية، خاصة وأن هؤلاء الشبان كانوا يعودون إلى المغرب بعد استكمال تكوينهم بالخارج.

شكل القرن العشرون منعطفا كبيرا في تاريخ المغرب، حيث شهدت كل الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحولات كبيرة (بوطالب، 2006، 22). وسيشهد الوضع اللغوي دخول لغات جديدة مع وقوع المغرب تحت سيطرة الاستعمارين الفرنسي والإسباني، مكرسا بذلك واقع التعدد اللغوي بالبلاد.

2. واقع التعدد اللغوي بالمغرب خلال فترة الحماية

فرضت فرنسا حمايتها على البلاد في 30 مارس 1912، واتفقت مع إسبانيا بموجب معاهدة 27 نونبر 1912 على أن تحتل هذه الأخيرة القسمين الشمالي والجنوبي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحولات في الوضع اللغوي بالبلاد. وقد ركزت السياسة اللغوية للمستعمرين الفرنسي والإسباني بالمغرب على دعم لغتيهما، في إطار السياق الاستعماري العام في تلك الفترة، على الرغم من اختلاف السياسة اللغوية لكل معمر من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى.

• فرض اللغة الفرنسية ودعمها

سعى الاستعمار الفرنسي لترسيخ اللغة الفرنسية لتصبح في ما بعد اللغة الأجنبية التي تحظى بحق الأفضلية في المستعمرات المتحررة، كما سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية لتحويل هذه اللغة إلى جزء من كيان المستعمرات. وفي هذا الصدد يقول عبد الهادي التازي: *"الفرنسية دخلت إلينا في المغرب عن طريق مستعمر ذكي جدا، عرف كيف يغرس لغته داخل البيوت، وهو ليس مثل الاستعمار الإنجليزي الذي كان يكتفي بالوقوف عند البوابات بالخارج ليحصل على الإيرادات والجمارك والبترول"* (التازي، 2000، 505).

وفي السياق نفسه، أشار مارك بلانبان Blancpain إلى أهمية اللغة الفرنسية بالنسبة لسكان المستعمرات، وحاجتهم إليها بقوله: *"إن الأمر لا يتعلق هنا بتعويض لغة بأخرى أو توفير آلية ثقافية إضافية، أو انفتاح جديد على العالم أو إغناء للروح، ولا حتى بمساعدة خارجية، فالمسألة تخص مساهمة يطلبها في غالب الأحيان أناس يودون أن يشيدوا عن طريق لغتنا ثقافتهم الخاصة وحضاراتهم الأصلية"* (Blancpain, 1967).

وهكذا اتبع الفرنسيون سياسة لغوية ممنهجة، حيث عمدوا إلى خلق نوع من المواجهة بين اللغة الفرنسية واللغات المحلية، وذهبوا من خلال ذلك إلى اختلاق علاقة بين درجة التقدم الحضاري واللغة المستعملة، حيث كرست فكرة "اللغات المتقدمة" و"اللغات المتخلفة". وكانت تهدف إلى إثبات أنه لم يكن لكل اللغات نفس القيمة، وأن هناك لغات أقل شأنا من أخرى. وبذلك تمت مواجهة اللغات الأوربية بلغات العالم الثالث، وهذه المواجهة لعبت دورا مهما في إطار الإديولوجية الاستعمارية آنذاك". (Calvet, 1987, 75)

ولعل نجاح أي سياسة لغوية مرهون بوضع سياسة تعليمية مواكبة لها تقوم بتنفيذها. ولذلك ركز الحكام الفرنسيون بالمغرب، والأبحاث المرتبطة بالاحتلال الفرنسي، على المكانة الهامة للتعليم في تثبيت السياسة اللغوية الفرنسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمحتل. (Paye, 1992).

وفي هذا السياق، عملت فرنسا على تكريس سياستها اللغوية بالمغرب عن طريق التعليم، وقسمته إلى تعليم خاص بالعامة، يتكون من المدارس الحضرية والمدارس المهنية والمدارس القروية والمدارس الجهوية. وتعليم خاص بالنخبة، ويتكون من "مدارس أبناء الأعيان" و"الثانويات الإسلامية". وحظيت اللغة الفرنسية بالنصيب الأوفر من مواد وساعات التدريس.

وفي خضم ذلك برز نوع من الصراع بين منظومتين تربويتين، كانت له تداعيات مباشرة على تطبيق السياسة اللغوية الفرنسية ومدى قابلية المغاربة لها، ويتعلق الأمر "بمنظومة 'أهلية' تتميز بتجذرها في المجتمع وبدورها الحفاظي حيث تؤمن التوازن الاجتماعي والاستمرار الثقافي، ومنظومة أجنبية تفرض نفسها بالقوة في إطار عملية احتلال- عصرنة ثقافية". (المروني، 1996، 13).

وكانت السياسة اللغوية الفرنسية تعمل على تلبية الحاجيات، خاصة المستعجلة منها، في المجال اللغوي، فقد كان جهاز الحماية في حاجة إلى مترجمين قادرين على تبليغ مفاهيم العربية والأمازيغية والفرنسية للمغاربة والفرنسيين، ولذلك أنشأ سنة 1912 "مدرسة عليا للغة العربية واللهجات البربرية"[1] تحولت سنة 1921 إلى "معهد الدراسات المغربية العليا". وكان عليه أن يستجيب للمتطلبات التعليمية لأبناء المعمرين الأوربيين، وهم كثيرون، لذلك أنشأ سنة 1912 مصلحة للتعليم ستتطور فيما بعد إلى "مديرية للتعليم العمومي". وكان أيضا في حاجة إلى أعوان ووسطاء مغاربة يساعدونه على غرس وتوطيد النظام الجديد، ولذلك خلق "مصلحة التعليم الفرنسي الإسلامي" التي أسند إليها مهمة إعداد هؤلاء الأعوان والوسطاء. (المروني، 1996، 15).

وبذلك، فإن إدخال التعليم الاستعماري كان له الأثر العميق على المجال اللغوي بالمغرب، إذ أصبح العديد من المغاربة مقتنعين بضرورة تعلم اللغات الأجنبية للتأقلم مع الوضع الجديد. وهذا ما عبر عنه محمد بن الحسن الحجوي، وزير المعارف سنة 1921 بقوله: *"... لا يتيسر ترقية التجارة والفلاحة والصناعة إلا بمعرفة لغة أجنبية فلا سبيل إلى هذه العلوم التي هي المقصود بالرقي والتمدن، إلا بمعرفة اللغة الأجنبية..."* (الحجوي، 1921). كما نجد الوزير عبد الله الفاسي يولي أهمية كبيرة للغة الفرنسية حيث يقول: *"... ويكفي عنوانا على رفعة قدر هذه اللغة أنها لسان السياسة وعليها المدار عندهم والمعول..."* (اليزيدي، 2005، 455). ذلك بأن الأعيان المغاربة ارتأوا أن مصلحة أطفالهم ومستقبلهم مرتبطة بشكل وطيد بالتكوين والشهادات التي تمنحها المدارس الفرنسية، مع ما يحمله ذلك من الانبهار بثقافة ولغة المستعمر، وتوفير سبل الحصول على مناصب عليا داخل البلاد.

إلى جانب التعليم، دأبت سلطات الحماية على استعمال اللغة الفرنسية في إنجاز مختلف الوثائق والتقارير والمراسلات الإدارية، ومثلت الفرنسية اللغة الرسمية لسلطات الاحتلال طوال فترة تواجدها بالمغرب. ويعكس الأرشيف المغربي بفرنسا الأهمية التي أولتها الإقامة العامة للغة المستعمر على حساب اللغات المتداولة بالبلاد، حيث أن معظمه مكتوب باللغة الفرنسية.

- **مكانة اللغة العربية الفصحى**

[1] صدر القرار المؤسس للمدرسة العليا للغة العربية وآدابها ودراسة الأمازيغية في 15 نونبر 1912. وقد حددت دوافع هذا التأسيس في اعتبارين اثنين: الأول هو تشجيع الأوربيين المقيمين في الإمبراطورية الشريفة على تعلم اللغتين العربية والأمازيغية. والثاني وهو أن الضرورة صارت تحتم على موظفي إدارة الحماية أن يكونوا على دراية بلهجات وأعراف البلاد. فطبقا لتلك الرؤية، جعل الفرنسيون من دراسة العربية والأمازيغية مدخلا رئيسيا لفهم المجتمع المغربي، وأداة لدراسة مؤسساته الاجتماعية والسياسية والدينية. (حسن، كمال 2002، 109).

كانت اللغة العربية الفصحى اللغة الرسمية للبلاد منذ التحولات التي شهدها المغرب مع قدوم العرب حاملين معهم الإسلام إلى بلاد المغرب. وتكريسا لهذا الواقع، أكد أول مشروع دستور شهدته البلاد سنة 1908 على ما يأتي: "لا يجوز أن يتولى أُمّي وظيفة من وظائف المخزن على الإطلاق، فعلى الموظف أن يكون عارفا باللغة العربية قراءة وكتابة حق المعرفة". وبذلك أكد أصحاب هذا المشروع بأن الإلمام باللغة العربية يشكل ضرورة ملحة بالنسبة لشغل الوظائف المخزنية، ولم تتم الإشارة إلى اللغة الأمازيغية في هذا المشروع، ولا إلى أية لغة أجنبية[2].

وعلى الرغم من الأهمية التي منحها أصحاب أول مشروع دستوري بالمغرب للغة العربية، إلا أن مكانتها الوظيفية في المجتمع كانت ضعيفة، فلم تكن تستعمل في التواصل اليومي بين ساكنة البلاد، وكانت اللهجات العربية بفصائلها المختلفة، والأمازيغية بلهجاتها الثلاث (تاريفيت، وتامازيغت، وتاشلحيت)، هي التي تقوم بهذا الدور. وهذه الوضعية، الخاصة بضعف استعمال اللغة العربية الفصحى في التواصل اليومي بين السكان، لم تكن وليدة الوضع اللغوي حينئذ، بل لها جذور تاريخية قديمة، حيث أشار ابن خلدون إلى أن العرب بالمغرب وإفريقية قد *"خالطت البرابرة من العجم بوفور عمرانها بهم... فغلبت العجمة فيها على اللسان العربي الذي كان لهم، وصارت لغة أخرى ممتزجة والعجمة فيها أغلب... فهي على اللسان الأول أبعد..."*. (ابن خلدون، المقدمة، 559)

وفي إطار السياق الاستعماري المعاصر، تضررت اللغة العربية الفصحى بسياسة سلطات الحماية الهادفة إلى دعم وتوطيد اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، خاصة تقليص عدد ساعات التدريس بها، وإعطاء حيز أكبر للغة الفرنسية (Quitout, 2007, 48-56). وقد نهجت سلطات الاحتلال الإسباني بالشمال سياسة مماثلة.

وظل استعمال اللغة العربية، خلال مرحلة الحماية، محصورا لدى بعض المثقفين وعلماء الدين على الخصوص، إذ شكلت لغة التأليف بالنسبة لبعضهم.

- **وضع اللغة الأمازيغية**

تعتبر اللغة الأمازيغية، بفروعها المختلفة، أقدم لغة موجودة بالمغرب. وكانت لها أهمية وظيفية بالغة خلال فترات مختلفة من تاريخ البلاد، يكفي أن نشير إلى أن الموحدين اشترطوا في خطباء الجمعة أن يتقنوا اللسان الأمازيغي، ليقربوا عقيدة زعيمهم الروحي المهدي بن تومرت، في التوحيد، إلى أذهان المغاربة (أبن أبي زرع، 1999، 87). وعلى الرغم من تعريب مناطق مهمة من البلاد مازالت الأمازيغية لغة حية، حيث يتحدثها عدد كبير من المغاربة ويستعملونها في تواصلهم اليومي.

وهكذا كانت الأمازيغية تنتشر بمعظم مناطق البلاد، بحسب منوعاتها اللسانية الثلاثة. فتاريفيت كانت تسود بشمال المغرب في الريف ما بين الناظور والحسيمة إلى حدود تازة. ومن القبائل المهمة التي تتحدث بها: إبقوين، آيت ورياغل، تمسمان، آيت توزين، اكَزناين، آيت يزناسن...إلخ. كما تسود في مدن الناظور والحسيمة ومليلية وبركان.

[2] هو أول مشروع دستور شهدته البلاد، أصدرته جماعة لسان المغرب، راجع بخصوصه: (غلاب، 1988، 294). (بنطالب، 2010، 170)

أما تامازيغت فكانت تنتشر في المنطقة الوسطى التي تتضمن أغلب مناطق الأطلس المتوسط والأطلس الكبير وفي بعض المناطق شبه الصحراوية، وأهم القبائل الناطقة بها: آيت وراين، وآيت سغروشن، وزمور، وكَروان، وآيت مكَيلد، وزيان، وآيت شخمان، وآيت عطا، كما تهيمن بمجموعة من المناطق الحضرية مثل أزرو وصفرو والحاجب وخنيفرة والخميسات وبولمان والرشيدية وكَولميمة.

وتسود تاشلحيت بالجنوب الشرقي المغربي وخصوصا بالأطلس الكبير الغربي والأطلس الصغير وسهل سوس. ومن القبائل الكبرى الناطقة بها: إحاحان، وإداوتانان، وأشتوكن، وآيت بعمران، وإلبنسيرن وإمتوكَا... وبالجنوب آيت واوزكَيت وإندوزال... وأهم المدن التي تسود فيها: أكَادير وتيزنيت وتارودانت وإنزكَان وورزازات والصويرة.

وعلى الرغم من المكانة التي حاولت السلطات الاستعمارية إعطاءها للغة الفرنسية، واستعمال اللغة العربية الفصحى خاصة في مجال التأليف، إلا أن الأمازيغية كانت لغة تخاطب شرائح كبيرة من المجتمع المغربي خلال فترة الحماية، إلى درجة أن العديد من الضباط الفرنسيين عملوا على تعلمها حتى يسهل عليهم التواصل مع الناطقين بها، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقبطان جورج سبيلمان G. Sppilman، أو "القبطان الشلح"، كما يلقب بذلك نظرا لدرايته باللغة الأمازيغية.

ولعل أهم ما ميز سياسة سلطات الحماية على المستوى اللغوي إنشاؤها لمدارس فرنسية أمازيغية خاصة في منطقة الأطلس المتوسط[3]. ذلك أن الصعاب التي واجهها الفرنسيون في احتلال القبائل الأمازيغية، والمقاومة العنيفة التي تميزت بها هذه القبائل، حتمت عليهم التعجيل لإنشاء بعض المدارس، أملا في استمالة السكان الأمازيغ والاهتمام بلغتهم.

وكان من أهم أهداف إنشاء هذه المداس أن يتلقى أبناء الأمازيغ تعليماً تطبيقياً في الفلاحة، وبعض المبادئ الأولية في الحساب، والصحة، واللغة الفرنسية، وقراءة الأمازيغية وكتابتها بالحرف اللاتيني. لكن الأولوية في هذا النوع من التعليم أعطيت لتعليم اللغة الفرنسية التي حظيت بمكانة في غاية الأهمية.

وبعد النجاح المحقق في اعتماد العديد من المدارس على مستوى الابتدائي، ارتقى التفكير بالسلطات الفرنسية إلى إنشاء "ثانوية أزرو البربرية" سنة 1930م. حيث استجاب تأسيسها "لرغبة سلطات الحماية في العمل على تسريب التأثير الفرنسي إلى الجبال الأمازيغية التي واجهت الفرنسيين بشراسة، وذلك بالمراهنة، خصوصا، على استقطاب أبناء الأعيان في المناطق الخاضعة حديثا، والمساهمة في تكوين أطر أهلية مستقبلا. وتشير الوثائق الفرنسية إلى الصّعاب التي واجهت التلاميذ في تعلم العربية، لكون لغتهم الأم ولغة التواصل اليومي في وسطهم كانت هي الأمازيغية، وعدم ارتياد معظمهم للكتاتيب القرآنية". (بوكبوط، 2007، 177).

ويمكن القول بأن هذه التجربة فشلت، لأنها عملت بشكل عام على توجيه الأمازيغ نحو التعليم الفرنسي، ولم تعتمد اللغة الأمازيغية في التدريس. وهكذا لم تتمكن السلطات الفرنسية من تحقيق

[3] تجدر الإشارة إلى أن المدارس الأمازيغية لم تكن مدارس خاصة لتدريس اللغة والثقافة الأمازيغيتين، بل ارتبطت بالمفهوم والأهداف ومحتوى البرامج الدراسية التي حددها الفرنسيون لها، فكانت مدارس فرنسية قبل أن تكون مدارس أمازيغية. إنها باختصار مدارس أمازيغية بالنظر للوسط الذي أنشئت فيه، والتلاميذ المراد تدريسهم، مع اهتمامها ببعض جوانب الثقافة الأمازيغية.

الأهداف التي رسمتها من خلال إنشاء ثانوية أزرو "البربرية". فالسلطات الاستعمارية لم تستند إلى تحليل موضوعي، وارتكبت العديد من الأخطاء المرتبطة أساسا بعدم فهمها العميق للحركية التاريخية للمجتمع المغربي. كما أن الغزو الفرنسي وما رافقه من عنف للمناطق الأمازيغية لم يَنْمَحِ من الذاكرة الجماعية للأمازيغ.

وبالرغم من ذلك، تمكن الفرنسيون من تكوين نخبة أمازيغية، مدنية وعسكرية، كان لها تأثير في العديد من المجالات، بما فيها المجال اللغوي (Benhlal, 2005). وساهم اهتمامهم ببعض أوجه الثقافة الأمازيغية في الحفاظ على جوانب من تراثها وثقافتها. ويعكس أرشيف أرسن رُو (A. Roux) الموجود بإكس- إن- بروفانس Aix-en-Provence بفرنسا بعض أوجه الثقافة واللغة الأمازيغيتين اللتين اهتم بهما الفرنسيون بالمغرب[4].

- **العامية المغربية**

تعتبر العامية المغربية لغة تخاطب نسبة كبيرة من المجتمع المغربي. وهي تؤدي دورا وظيفيا فيه، حيث تستعمل بكثرة في التواصل في الحياة اليومية. كما تشكل العامية مجالا لتوارد الأمازيغية والعربية، وذلك باحتوائها على قاموس ينتمي لكلا اللغتين. (شفيق، 1999، 5-14).

وعلى الرغم من واقع التعدد اللغوي الذي ترتب عن توافد وتلاقي حضارات ولغات مختلفة بالمغرب، إلا أن العامية ظلت الأكثر انتشارا بالبلاد، ولا زالت كذلك، إلى جانب اللغة الأمازيغية. ذلك أنها شكلت النقطة التي يلتقي فيها أغلب المغاربة من الناطقين بلغات ولهجات مختلفة، فاللسان العربي الدارج لسان وسط، يجمع بين مجموعة من الاختلافات اللغوية، ويشكل حدا وسطا للتفاهم بين مجموعة من اللغات المنشرة بالمجال المغربي. (Boukous, 1995, 20)

ونظرا لعدم إتقان العديد من المقاومين والمناضلين للغتين العربية والفرنسية خلال مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار، فقد كانوا يستعملونها في تدوين أشعار وقصائد ورسائل متعددة، كما يتجلى ذلك من خلال العديد من الوثائق المحفوظة بالأرشيف المغربي الموجود خارج البلاد.

- **اللغة الإسبانية**

لم ينجح الاستعمار الإسباني في سنّ وبلورة بُعد لغوي عميق في سياسته اللغوية والثقافية، كما كان الشأن بالنسبة للاستعمار الفرنسي. بيد أن طول فترة الاحتلال، وأهمية الإجراءات الثقافية واللغوية المصاحبة له، وهجرة العديد من ساكنة المناطق الريفية، خاصة خلال الحرب الأهلية الإسبانية، كل ذلك ساهم في انتشار اللغة الإسبانية في المناطق الشمالية من البلاد.

كما لعبت سلطات "الحماية" الإسبانية دورا عظيما في التأثير على التنوع الثقافي واللغوي بالمغرب. وساهمت بشكل كبير في حدوث تحولات لغوية وثقافية في شمال المغرب وجنوبه، لاسيما مع تعدد إصدار الصحف والمجلات التي كان دورها حاسما في انتشار اللغة الإسبانية بتلك المناطق. ومما يعكس درجة التأثير الذي مارسته اللغة الإسبانية في المناطق الشمالية استعمالها بشكل يومي ومتواصل في بعض المراكز الحضرية على الخصوص، واندماج مفردات ومصطلحات إسبانية ضمن لغة تخاطب وتواصل ساكنة المنطقة، أي الأمازيغية (تاريفيت).

[4] يضم هذا الأرشيف معطيات لغوية وتاريخية ومخطوطات وقصائد شعرية هامة ترتبط بالثقافة الأمازيغية، جمعها أرسن رُو (Arsène Roux) خلال فترة اشتغاله الطويلة بالمغرب، وتوليه لمنصب مدير ثانوية أزرو منذ تأسيسها إلى غاية سنة 1935. وقد توفي سنة 1971.

أما بعد الاستقلال، فقد تناقص استعمال اللغة الإسبانية، ولم توليها السياسة اللغوية للمغرب أهمية قصوى، حيث لا يتم تدريسها إلا ابتداء من السنة الأولى من التعليم الثانوي، ولمدة ثلاث سنوات فقط، شأنها في ذلك شأن اللغة الإنجليزية والألمانية والروسية والإيطالية.

غير أن الملاحظ أن الإسبان اهتدوا، في السنوات الأخيرة، إلى رغبة شرائح اجتماعية مغربية كبيرة في تعلم اللغة الإسبانية لغرض الهجرة أو لمتابعة الدراسة. وتبعا لذلك، وسّعت البعثات الثقافية الإسبانية مشاريعها الثقافية واللغوية في عدة مدن، بل ورفعت من وتيرة دعمها للتظاهرات الثقافية والفنية، خاصة بعد أن أحسّت بخطر اللغة الفرنسية التي أصبحت في طريقها إلى الهيمنة على مناطق الشمال، لا سيما بعد إحداث مركزين ثقافيين فرنسيين في كل من مدينتي طنجة وتطوان (كنكاي، 2009، 23).

- **اللغة الحسانية**

تدعو الحاجة لاستكمال الخريطة اللغوية المغربية إلى ضرورة إضافة معطى لغوي آخر وأخذه بعين الاعتبار؛ يتعلق الأمر باللغة الحسانية التي هي مزيج من العربية والأمازيغية وبعض المؤثرات الإفريقية الجنوبية (دنياجي، 2002، 44). وتتميز الحسانية بشساعة الفضاء الذي تشغله، ويتم تداولها -فضلا عن منطقة الرحامنة وأولاد الدليم- في الأقاليم الصحراوية: طانطان، وكَلميم، وسيدي إفني، والعيون، والساقية الحمراء، والداخلة، وبوجدور، ولكَويرة، وتمتد إلى شنكَيط المعروفة حاليا باسم موريتانيا، حيث تتقاطع مع اللغات الإفريقية (الولوف، والآزر، والسنغاي). (كريم الله، 2009، 136).

وهكذا شكلت الحسانية لغة التواصل الرئيسة لسكان المناطق الصحراوية. ونظرا لأن هذا المجال تعرض للاحتلال الإسباني، فقد تأثر قاموسه اللغوي باستعمال بعض المصطلحات ذات الصلة باللغة الإسبانية. إلا أن سكان المنطقة ظلوا على العموم متشبثين باستعمال لغتهم المحلية قبل فترة الاحتلال وخلالها وبعدها.

- **اللغة العبرية**

تظهر آثار الوجود العبري واضحة في صلب تاريخ المغرب (Zafrani, 1983). ذلك أن المجموعات العبرية التي دخلت إلى المغرب لم تحاول الاصطدام بالمغاربة، بل كان جل همّها هو البحث عن بلد آمن.

وعلى الرغم من هجرة اليهود المبكرة إلى المغرب والتي سبقت مجيء العرب إليه، فإن الانغلاق الذي كان يحكم العلاقات اليهودية وباقي سكان المغرب جعل عملية التأثر والتأثير نادرة بين لغة اليهود (عبرية أو عربية كانت أم آرامية) واللغة الأمازيغية. علاوة على هذا، ظل احتكاكهم بالأمازيغ إلى حدود العصر المريني ضعيفا غير قوي. (دنياجي، 2002، 41).

غير أن الاستقرار طويل الأمد لليهود بالمغرب، وطبيعة الأنشطة التي كانوا يزاولونها والتي فرضت عليهم التواصل مع السكان، كان له بالغ التأثير في إغناء التعدد اللغوي بالمغرب، فمنهم من كانت له جذور عريقة في البلاد، وكان يتحدث إما بلغة أهل البلد أو بالعبرية، ومنهم من استوطن المغرب هروبا من الاضطهاد المسيحي في إسبانيا، فتحدث لغة عربية ممزوجة بالإسبانية. من هنا نستنتج أن مظاهر الائتلاف لا تخفي مظاهر التعدد والاختلاف، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين. (بوطالب، 2006، 21-54).

انصب اهتمام الإقامة العامة خلال مرحلة الحماية على تعليم الأوربيين واليهود المغاربة، إذ خلق لهم النظام الجديد نوعين من التعليم: "تعليم أروبي" على غرار التعليم الموجود بفرنسا آنئذ؛ وتعليم "فرنسي إسرائيلي" مقتبس من التعليم الفرنسي، لكن يحتوي زيادة على ذلك على حصص للغة والثقافة العبريتين. (المروني، 1996، 15).

وتظهر آثار استعمال اللغة العبرية بالملاّح الذي كان يقطنه اليهود في العديد من المدن المغربية. ولازالت الذاكرة الجماعية تحتفظ بعادات اليهود وطقوسهم، بل نتج عن استقرارهم الطويل بالمغرب تراث عبري متميز.

نخلص من كل هذا إلى القول بأن مرحلة الحماية الفرنسية كان لها تأثير كبير على التعدد اللغوي بالمغرب، إذ أصبحت بموجبه اللغة الفرنسية لغة أجنبية مهيمنة على المشهد اللغوي خلال هذه الفترة. كما ساهمت الحماية الإسبانية أيضا في حدوث تحولات لغوية وثقافية في شمال المغرب وجنوبه، حيث انتشرت اللغة الإسبانية في هذه المناطق، خاصة بالمراكز الحضرية.

وساهم في إغناء التنوع اللغوي بالمغرب ظهور صحف ومجلات ناطقة باللغتين الفرنسية والإسبانية، بالإضافة إلى الصحف العربية، بينما استمر وضع الأمازيغية كلغة تواصل لفئات عريضة من المجتمع المغربي. وترتب عن فترة الحماية أيضا دخول مصطلحات فرنسية وإسبانية ضمن منظومتي اللغتين الأمازيغية والعربية. وموازاة مع ذلك، اتسم المشهد اللغوي بالمغرب بوجود لغات ولهجات متعددة، مثل الحسانية والعبرية والعامية المغربية. الأمر الذي أفضى بالوضع اللغوي، الذي ترتب عن السياق الاستعماري، إلى حدوث تداعيات مختلفة به خلال مرحلة الاستقلال.

3. تداعيات السياق الاستعماري على الوضع اللغوي خلال فترة الاستقلال

بعد مسار المقاومة والتحرر من سيطرة الاستعمار، طرحت مسألة اللغة نفسها بحدة، فتضاربت الآراء بين متعصب للغة المستعمر، وبين رافض لها، وبين من حاول أن يوفق بين الموقفين. وقد ذهب بعض المدافعين عن اللغة العربية إلى المطالبة بنبذ كل ما هو آت من خارج النطاق العربي. وكانت التوجهات الإيديولوجية المختلفة تلقي بظلالها على هذا النقاش، ذلك أنه بعد تصفية الاستعمار بدأت معارك إديولوجية سعى فيها كل طرف للانتصار لمذهبه، وكانت مسألة اللغة والثقافة من أهم الجبهات في هذه المعركة ولازالت كذلك. (زروق، 2002، 73).

وكان الفرنسيون قد هيأوا نخبة للدفاع عن مصالحهم بالمغرب، ومن جملتها مسألة اللغة والثقافة الفرنكفونية. وبعد حصول المغرب على الاستقلال أصبح من الضروري تحقيق الوحدة اللغوية والثقافية، والتحرر من الهيمنة الثقافية للاستعمار. وقد أدرك الجميع أن تحقيق هذا المبتغى يتطلب القيام بإصلاح النظام التعليمي الذي خلفه الاستعمار. (غرانغيوم، 2011، 20).

ولم يكن أمر إصلاح النظام التعليمي، وما يرتبط به من إشكال لغوي وثقافي، هينا بعد الاستقلال. فقد كان من أهم نتائج إدخال التعليم الاستعماري بالمغرب ظهور ازدواجية ثقافية على صعيد المجتمع. حيث انقسمت النخبة المثقفة إلى فئتين مختلفتي التوجه والمواقف من الإشكال اللغوي بالمغرب: فئة تلقت تكوينها بالتعليم الأصيل، وفئة تكونت من نظام التعليم العصري. وقد تولدت عن هذه الوضعية اختلافات وصراعات كان لها أثر ملموس على تطور النظام التعليمي بعد الاستقلال. (المروني، 1996، 29).

وكان من تداعيات مرحلة الاستعمار، وطبيعة النخب التي أفرزتها، أن اللغة الفرنسية أصبحت تحتل مرتبة متميزة في المغرب، إذ أنها تدرس في المراحل الأولى من التعليم الأساسي إلى نهاية التعليم الجامعي، وتستعمل كلغة التدريس في كليات الآداب والعلوم والطب والهندسة وغيرها. كما تستعمل في مجالات مختلفة إدارية واقتصادية وثقافية. وهي بهذا في تنافس دائم مع اللغة العربية. كما أن استعمالاتها تتفاوت من طبقة اجتماعية لأخرى ومن جهة لأخرى، حيث تعرف انتشارا أكثر في المناطق التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي (غرانغيوم، 2011، 61-68).

وأدى تدريس اللغة الفرنسية في المراحل الأولى من التعليم في أغلب الأحيان إلى ظهور ازدواجية بين اللغة العربية الفصحى والفرنسية من جهة، وبين الأمازيغية والفرنسية وبين العامية المغربية والفرنسية من جهة أخرى، حيث يلاحظ دخيل مهم من هذه اللغة في اللغات واللهجات المغربية، خاصة في المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي. (شامي، 2002، 60).

وهكذا، أصبح الواقع اللغوي، بعد حصول المغرب على الاستقلال، مخالفا تماما لما كان عليه الأمر سنة 1912. لقد كان المغرب في مطلع القرن العشرين يعرف سيادة الثقافتين الأمازيغية والعربية، مع طغيان الأمازيغية كلغة شفوية والعربية كلغة كتابية. وبعد الاستقلال انتشرت الفرنسية داخل هياكل الإدارة المغربية، وساعد على ذلك طبيعة التكوين الذي فرضته فرنسا على المغاربة خلال فترة الحماية. هذا في الوقت الذي تقلص فيه مجال الإسبانية بشكل كبير بعد استرجاع المناطق التي كانت محتلة من طرف الإسبان. (بوكوس، 1982، 26-29).

ويمكن القول بأن فترة ما بعد الاستقلال اتسمت باستعمال الأمازيغية والدارجة المغربية كلغتين للتواصل على المستوى الوطني. وفي الوقت الذي تم فيه تهميش اللغة الأمازيغية من طرف الحكومات المتعاقبة بالمغرب (Grandguillaume, 1983)، أصبحت العربية الفصحى لغة رسمية للبلاد، واعتبرت الفرنسية والإنجليزية والإسبانية كلغات الاقتصاد والعلم. كما ساهمت سياسة التعريب وإقصاء الأمازيغية من التعليم في تقليص مجالاتها وتعريب الناطقين بها، خاصة الأطفال.(بوكوس، 2003، 55-63).

هذا الوضع اللغوي الذي عرفه المغرب أنتج وضعا متسما بالتعددية، خاصة بالنسبة للمتعلمين الذين يدرسون بعدة لغات في المدارس والمعاهد والجامعات. وإذا كان هذا التعدد مصدر غنى للمشهد الثقافي واللغوي بالمغرب، إلا أنه طرح بعض المشاكل التي همت ملاءمة النصوص القانونية بالواقع اللغوي، ومن بينها أن اللغة العربية الفصحى، وإن كانت اللغة الرسمية للبلاد، إلا أنها ظلت لغة يتم تعلمها في المدارس، ولا تستعمل في التواصل اليومي بين السكان، حيث يبقى استعمالها محصورا في التعليم، ووسائل الإعلام، والمساجد، والمنتديات الثقافية، وغيرها من المواقف الرسمية._(شامي، 2002، 58-62).

وعرفت السنوات الأخيرة عدة تحولات أثرت في السياسة اللغوية بالمغرب، بسبب ظهور عدة أفكار وأطروحات سياسية واجتماعية وثقافية بنيت أساسا على المقاربة اللغوية والهوياتية. وفي هذا الإطار، يمكن استحضار النقاش الذي عرفته الساحة المغربية فيما يتعلق بوضع ومستقبل اللغة الأمازيغية، الشيء الذي أسفر عن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وما تلا ذلك من قرارات تهم تدريسها في كل أسلاك التعليم. كما عرفت الساحة الثقافية والسياسية نقاشا بخصوص وضع اللغة العامية (الدارجة)، وما يجب أن تكون عليه نظرا لمكانتها الاجتماعية باعتبارها أداة للتواصل اليومي الأكثر استعمالا. وموازاة مع كل هذا، أصبح وضع اللغة العربية وضعا خاصا،

وكثر الحديث عن محدوديتها في الاتصال، وعما أصابها من ضعف من خلال قلة استعمالها مقارنة بالعربية المغربية (كنكاي، 2009، 22-23).

وعلى الرغم من أن الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 أقر بترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، فإن تداعيات مرحلة الحماية لازالت تخيم بظلالها على الواقع اللغوي بالمغرب في الوقت الراهن، فالقوانين شيء والواقع شيء آخر. ذلك أن الفرنسية لازالت تحتفظ بمكانة متميزة في التعليم والإدارة المغربيتين، وهو الأمر نفسه بالنسبة للغة العربية، بينما لازالت العامية المغربية والأمازيغية لغة تواصل معظم سكان المجتمع المغربي، في الوقت الذي تستمر فيه جهود إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية، تنفيذا لمقتضيات الدستور الجديد، الذي شكل نقطة تحول هامة في المشهد الثقافي واللغوي من خلال تكريسه لواقع التعدد اللغوي بالبلاد.

الخلاصة

سمح تتبع الخطوط العريضة للوضع اللغوي بالمغرب عبر التاريخ بالتأكيد على أن الطابع التعددي معطى يخترق تاريخ المغرب، إذ تشكل على أرضه، عبر القرون، تنوع ثقافي ولغوي أخصبته حمولات حضارية مختلفة. فالمغرب كان بحكم موقعه الجغرافي ملتقى حضارات مختلفة، ومركزا تجاريا وثقافيا متميزا. وعرف في تاريخه المعاصر غزوا لغويا مع دخول الاستعمارين الفرنسي والإسباني.

ويمكن القول بأن واقع التعدد اللغوي بالمغرب كان مصدر غنى وتعايش بين عدة خصوصيات ومقومات لغوية. وقد شكلت المقومات المحلية الثوابت الرئيسة للتنوع اللغوي بالمغرب، بينما أخصبته المؤثرات الخارجية والاستعمار الأجنبي بعناصر جديدة.

وقد أدى السياق الاستعماري المعاصر إلى حدوث تحولات عديدة بالمشهد اللغوي بالمغرب. حيث أصبح العديد من المغاربة مقتنعين بضرورة تعلم اللغات الأجنبية لمسايرة الأوضاع الجديدة المتجهة نحو مزيد من الانفتاح على الآخر. كما أسفر الوضع اللغوي المترتب عن السياق الاستعماري عن ازدواجية لغوية بالمغرب ونظامه التعليمي، وعن بعض التناقضات بين النصوص القانونية والواقع اللغوي بالبلاد.

البيبلوغرافيا

ابن أبي زرع الفاسي، علي (1999)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية الرباط.

ابن خلدون، عبد الرحمان، *المقدمة*، (بدون تاريخ)، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن شريفة، محمد (1975)، *أمثال العوام في الأندلس لأبي يحيى الزجالي*، مطبعة محمد الخامس، فاس، ج 1.

بوكوس، أحمد، (1982)، "اللغة والثقافة الشعبية كممتلكات رمزية"، مجلة *آفاق*، يصدرها اتحاد كتاب المغرب، العدد 9، ص 26-29.

بوكوس، أحمد، (2003)، *الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب*، منشورات مركز طارق بن زياد، الرباط، الطبعة الأولى.

بوطالب، إبراهيم، (2006)، "مغرب القرن العشرين"، ملتقيات التاريخ، الرباط 30 مارس- 1 أبريل 2006، حول موضوع *المغرب الكبير المعاصر، ثوابت وتحولات*، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. ص 21-54.

بوكبوط، محمد (2007)، "خلفيات سياسة التعليم خلال عهد الحماية، مؤسسات أبناء الأعيان، ثانوية أزرو نموذجا". ضمن أعمال ندوة *التعليم والحركة الوطنية بالأطلس المتوسط خلال فترة الحماية*، أزرو 24 ماي 2007، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص 173-180.

بنطالب، علي، (2010)، "التحولات الوطنية والدولية والانتظارات الدستورية"، ضمن *الدستور والدستورانية بالمغرب* 1908-2008، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، عدد 167. ص 163-180.

التازي، عبد الهادي، (2000)، مجلة *العربي*، العدد 505. نقلا عن: زروق، مراد، (2002)، "الترجمة في عصر الانفتاح على اللغات"، ضمن *مستقبل اللغات بالمغرب*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. ص 72.

الحجوي، محمد بن الحسن، (1921)، *محاضرة في إصلاح التعليم العربي*، مخطوط بالخزانة الوطنية للمملكة المغربية، الخزانة العامة سابقا، الرباط، رقم ح 152.

حسن، كمال، (2002)، *مؤسسات التعليم والبحث بالمغرب خلال فترة الحماية، مقاربة تاريخية*، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، مرقون.

جلبير غرانغيوم، (2011)، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة: محمد أسليم، أفريقيا الشرق، المغرب.

دنياجي، نور الدين محمد (2002)، "ماضي اللغات بالمغرب أو الأصول لتشكيل الهوية والشخصية المغربية من زاوية لغوية"، ضمن *مستقبل اللغات بالمغرب*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. ص 27-46.

العروي، عبد الله (1992)، *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية.

غلاب، عبد الكريم، (1988)، *"التطور الدستوري والنيابي بالمغرب* 1908-1988"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

المروني، المكي، (1996)، *الإصلاح التعليمي بالمغرب، 1956-1994*، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 17.

كريم الله، كبور، (2009)، "الإمالة في الحسانية"، ضمن *التعدد اللغوي بالمغرب*، مجلة *بصمات*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى. ص 135-153.

كنكاي، عبد القادر، (2009)، "واقع التعدد اللغوي بالمغرب، إشكالية حاضر ومستقبل المغرب"، ضمن *التعدد اللغوي بالمغرب*، مجلة *بصمات*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء، الطبعة الأولى. ص 21-34.

رزوق، محمد، (2013) *الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب وإفريقية خلال القرنين 16-17*، منشورات أفريقيا الشرق.

زروق، مراد، (2002)، "الترجمة في عصر الانفتاح على اللغات"، ضمن *مستقبل اللغات بالمغرب*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. ص 69-78.

اليزيدي، محمد، (2005)، "مقاومة المغاربة للمد اللغوي والثقافي الفرنسي"، ضمن أعمال ندوة *المقاومة المغربية عبر التاريخ أو مغرب المقاومات*، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ص 443-471.

شامي، نزيهة، (2002)، "التعدد اللغوي وأبعاده التربوية"، ضمن *مستقبل اللغات بالمغرب*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 14، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ص 57-67.

شفيق، محمد (1999)، *الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية*، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية.

Aourid, Hassan. Hafidi Alaoui, Hassan, (2010), *Diversité culturelle, questions et modes d'expression et de gestion*. 1ere édition, imprimerie Najah Aljadida, Casablanca. (Collectif).

Benhlal, M. (2005), *Le collège d'Azrou : une élite berbère civile et militaire au Maroc (1927-1959),* Ed Karthala. IREMAM.

Brignon, J. et, al. (1967*), Histoire du Maroc*, Ed, Hatier, Casablanca.

Boukous, A, (2006), *Dynamique d'une situation linguistique : le marché linguistique au Maroc*, 50 ans de développement humain et perspective 2025, pp 71-112.

Boukous, A, *Société, langues et cultures au Maroc*, FLSH, Rabat, 1995.

Blancpain, Marc, (1967), *Lumières de la France*, Cité par Morad Zerrouk, (2002), in *L'avenir des langues au Maroc*. Publications de la FLSH de Mohammedia, Série colloques n° 14. p 72.

Calvet, Louis Jean, (1987), *La guerre des langues et les politiques linguistiques*, Paris, Payot.

Grandguillaume, G. (1983), *Arabisation et politique linguistique au Maghreb,* Paris, Maisonneuve-Larose.

Miége, J.L, (1961-1963), *Le Maroc et l'Europe (1830-1894)*, PUF, Paris, 4 Tomes.

Paye, L, (1992), *Introduction et Evolution de l'enseignement moderne au Maroc, (Des origines Jusqu'à 1956)*. Edition, introduction et notes par Mohamed Benchakroun, Rabat, Imprimerie Arrissala.

Quitout, M. (2007), *Paysage linguistique et enseignement des langues au Maghreb des origines à nos jours, L'amazighe, l'arabe et le français au Maroc, en Algérie, en Tunisie et en Libye*. L'Harmatan, Paris.

Vermeren, P. (2002), *La formation des élites marocaines et tunisiennes. Des nationalistes aux islamistes, 1920-2000,* Paris, la découverte.

Zafrani, H., (1983), *Mille ans de vie juive au Maroc*. Paris, Maisonneuve et Larose.